حضر تدشين مشروع إعانة اليتيم

نائب الرئيس: الدولة حريصة على تقديم الرعاية والدعم للأيتام

■ حضر الأخ عبدربه منصور هادي -نائب رئيس الجمهورية- الاحتفال الذي أقيم الأربعاء الماضي في القاعة الكبرى لمركز رئيس الجمهورية لرعاية وتأهيل اليتيم بمؤسسة اليتيم التنموية بمناسبة تدشين مشروع إعانة اليتيم في اليوم العربي لليتيم.

وفي الحفل الذي أقيم بالمناسبة ألقى نائب رئيس الجمهورية كلمة قال فيها: «أشعر بالسعادة وأنا أشارككم هذا الحفل الكبير الذي شرفني فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الراعي الأول للأيتام بافتتاحه نيابةً عنه، ويسرني أن انقل إليكم تحيات فخامته وتمنياته لكم بالسعادة والنجاح الدائمين».

وأضاف: «إني لأنتهز هذه المناسبة للإعراب عن تقدير القيادة السياسية لكل المبادرات والأعمال الإنسانية التي يضطلع بها رجال البر والخير دعماً للأيتام في اليمن من خلال دعمهم المستمر والمتواصل للمراكز ودور الأيتام».

داعياً رجال المال والأعمال لتبنّي إنشاء المزيد من هذه المراكز على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات انطلاقاً من تعميق مبدأ التكافل بين أبناء المجتمع على اعتبار أن هذه الفئة من أبنائنا وبناتنا تُعد الأكثر حرماناً.

وقال نائب الرئيس: «كما أجدها فرصة لأعبر لكم عن كامل تقديرنا وامتناننا للجمعيات الخيرية في الدول الشقيقة وخاصة المملكة العربية السعودية والتي لم تألُ جهداً في مجال رعاية الأيتام في اليمن».

وأكد أن الدولة حرصت منذ وقت مبكر على تقديم كل الرعاية والدعم للأيتام وإنشاء المراكز التي تضمهم وترعاهم وتقدم لهم من خلالها كل ما يحتاجونه من أشكال الرعاية الصحية والتعليمية والإنسانية.

وأضاف: «أنه من الضرورة بمكان أن تتكامل جهود الدولة والحكومة مع جهود القطاع الخاص ممثلاً برجال المال والأعمال والخيّرين لتحقيق هذا الهدف السامي الذي نسعى إليه جميعاً وهو كفالة الأيتام والذي بشّر رسولنا الكريم كافلهم بالجنة حينما قال في الحديث الشريف " أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين».

وأكد نائب رئيس الجمهورية أن اهتمام الدولة وحرصها على رعاية الأيتام يتجلى في أحسن صوره في إنشاء مركز رئيس الجمهورية لرعاية وتأهيل الأيتام كواحد من المشاريع الرائدة التي تم تأسيسها في بداية هذا العقد بتكلفة وصلت إلى نحو ٧٠٠ مليون ريال وذلك لإكساب الأيتام المزيد من الاستقلالية والاعتماد على النفس من خلال

العمل جارٍ للانتهاء من الدراسات والتصاميم الخاصة بإنشاء «١١» مركزاً جديداً للأيتام

مجالات التأهيل والتدريب المتوافرة في المركز والتي تؤهل اليتيم لاكتساب مهن تتواءم مع قدراته وميوله، وتنمي قدراته الثقافية والتعليمية وبما يمكنه من الاندماج في الحياة الاجتماعية ويؤهله للاعتماد على نفسه.

وأشار إلى أن من أبرز إنجازات مركز فخامة رئيس الجمهورية تدريب ورعاية ما يقارب الـ ٥٠٠ يتيم في كل عام وتوفير الدعم لهم بعد التخرج بإنشاء الورش الاستثمارية.

وتابع نائب رئيس الجمهورية: تواصلاً لهذا الحرص والاهتمام الذي توليه الدولة للأيتام ، فالعمل جارٍ للانتهاء من الدراسات والتصاميم الخاصة بإنشاء ١١ مركزاً جديداً للأيتام في عدد من المحافظات في إطار تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى التوسع في إقامة وإنشاء مثل هذه المراكز لاستيعاب أكبر عدد من الأيتام، إضافة إلى ما اعتمدته مؤسسة اليتيم التنموية والذين وصل عددهم إلى أكثر من أربعة آلاف كفالة منذ بداية العام الحالي ٢٠٠٩م والتي دشنها فخامة الرئيس بكفالته لألف يتيم من أمانة العاصمة وألف يتيم من كافة محافظات الجمهورية.

ووجه نائب الرئيس صندوق النشء والشباب بالدعم لمؤسسة اليتيم التنموية لتدريب الأيتام، كما وجّه الحكومة باعتماد كفالة ألف يتيم، معلناً تبرعه بمبلغ عشرة ملايين ريال.

من جانبه دعا الأمين العام لمؤسسة اليتيم التنموية الدكتور حميد زياد فاعلي الخير ورجال الأعمال إلى كفالة الأيتام لما لها من فائدة كبيرة في الدنيا والآخرة، مشيراً إلى أن كفالة اليتيم لا تنقص من الرزق بل تزيده.

وأشاد الدكتور زياد بدور فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في دعم مؤسسة اليتيم الذي كان له الأثر البالغ في توسيع رقعة الاهتمام بهذه الشريحة في اليمن.

وفي ختام الحفل كرَّم نائب رئيس الجمهورية ومعه أمين عام مؤسسة اليتيم التنموية، عضو مجلس النواب رئيس مشروع إعانة اليتيم حسين بن عبدالله الأحمر، وهيئة الإغاثة الإسلامية مكتب اليمن، ومؤسسة مكة المكرمة الخيرية.

وفي الحفل تم فتح باب التبرعات لمشروع إعانة اليتيم المقرر أن يكفل مليون يتيم في اليمن.

تخلل الحفل تقديم مسرحية بعنوان «المشهد الأول» تناولت ما يعانيه الأيتام ودور المجتمع في التخفيف من مأساتهم، وقصة يتيم ألقاها عبدالله البواب وأناشيد لفرقة مؤسسة اليتيم.

وكان عبدربه منصور هادي قد زار اليوم مركز رئيس الجمهورية لرعاية وتأهيل الأيتام بمناسبة اليوم العربي لليتيم، وكان في استقباله وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي ووزير الأوقاف والإرشاد القاضي حمود الهتار ورئيس قطاع مشروع إعانة أيتام اليمن عضو مجلس النواب حسين عبدالله الاحمر ورئيس مؤسسة رعاية وتأهيل اليتيم الدكتور حميد زياد وعدد من المسئولين.

وفي مستهل جولته في ورش العمل وفصول الدراسة زار نائب الرئيس قسم الموبيليات والنجارة، مطلعاً على ما يقوم به المتدربون من أعمال في مجالات النجارة الخشبية والألنيوم.

كما زار مركز تنمية الفتاة في قسم الكمبيوتر وأقسام الخياطة والحياكة وصناعة السجاد يدوياً وبعض المشغولات الحرفية..واطلع نائب رئيس الجمهورية على قسم الالكترونيات ونظم المعلومات ومشروع إعانة الفتاة اليمنية الذي تقوم به الطالبات من خلال التعريف على الوضع العام بواسطة نظم المعلومات، وطاف بأقسام الإنتاج وأقسام التمديدات الكهربائية والمشغولات الجلدية من الشنط والأحزمة والتنجيد.

وأبدى الأخ النائب تقديره وإعجابه الكبيرين لما لمسه من قدرات متقدمة في مجالات رعاية وتأهيل وتدريب اليتيم، وقال في كلمة دوَّنها في سجل الزيارات إن العمل في هذا الجانب الذي يحظى برعاية مباشرة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يُعد من الأعمال العظيمة ولها حقها من الأجر والخير في الدنيا والآخرة، مشيداً بالجهود التي تُبذل في هذا المنحى. ■

إحالة مبادرة انشاء الاتحاد العربي إلى المجلس الوزاري لدراستها

■ أكد وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي أنه تم الاتفاق على إحالة المبادرة اليمنية لتطوير آليات العمل العربي المشترك وإنشاء اتحاد الدول العربية، الى المجلس الوزاري لدراستها وتقديمها خلال القمة العربية القادمة المقررة في العاصمة الليبية طرابلس.

وعكست مبادرة اليمن للاتحاد العربي والتي قدمها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الى القمة العربية الدورية في الدوحة حرص القيادة السياسية على استمرار جهودها القومية لانتشال الأمة من ضعفها وتشرذمها من خلال آلية واضحة تعالج مختلف المشاكل وتضع العمل العربي على عتبة مرحلة جديدة يستطيع أن يتعامل معه ومع مختلف التحديات وحازت المبادرة اليمنية على تقدير واسع من البرلمان العربي الذي رفعها الى القادة في الدوحة لإقرارها.

وكان فخامة رئيس الجمهورية أكد في كلمته بالجلسة المغلقة بقمة الدوحة أن اليمن تقدمت برؤية متكاملة لتفعيل العمل العربي المشترك على أساس مشروع الاتحاد العربي الهادف الى توحيد الجهود والطاقات العربية وتحقيق التكامل على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية.. وأوضح فخامته أن الظروف التي تمر بها الأمة العربية تفرض على الجميع الوقوف بمسئولية إزاء السبل الكفيلة بالخروج من الوضع العربي الراهن ومجابهة التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وتكفل تطوير آليات العمل العربي المشترك.

من جانبه أكد وزير الاعلام حسن اللوزي أن مشروع الاتحاد العربي سيظل بالنسبة لليمن حياً وقائماً كونه يستهدف عصب المشكلات في وطننا العربي وتطوير الجامعة العربية الى بنية أكمل وأوضح في التشكيل القانوني.■

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف

استنتاجات عامة

■ حكماء اليمن في مجلس الشورى، برئاسة الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني، الحليم وأحد عمالقة الاقتصاد والإدارة، ناقشوا الأزمة المالية والاقتصادية، بأبعادها ودلالاتها وتأثيراتها على اقتصادنا الوطني، كما بحثوا في المجلس الإجراءات اللازمة التي يجب أن تتخذها الحكومة للحد من التداعيات، والبعد قدر الإمكان، عما قد يصيب العملية التنموية من آثار سلبية أو يهدد معيشة المواطن واستقراره.. كما أن اللجنة الاقتصادية في تقريرها أوضحت وجهات نظر الجهات الحكومية مثل وزارات المالية، والصناعة والتجارة، والنفط، والتخطيط والتعاون الدولي، والبنك المركزي إزاء الأزمة، مع عدم استجابة القطاع الخاص بلجانه وغرفه التجارية والصناعية ومؤسساته الخاصة، ومنها الأسرية لتقديم الرؤى حول الأزمة للمجلس، حتى تكتمل وجهات النظر، في الوقت الذي أزعجنا الإعلام بقضية الشراكة بين الحكومة والقطاع «الخاص»، والتي أصبحت قضية معقدة، كما هو حال «المشترك» مع المؤتمر الشعبي العام..

عموماً.. الاستنتاجات التي خرجت بها اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى- بدون مشاركة القطاع الخاص والمختصين الاقتصاديين من خارج المجلس- كانت في مجملها تركز باختصار حول:

١- أن الأزمة المالية العالمية، تعدت الحدود لتشمل المجال الاقتصادي، مما يهدد بحالة ركود عام في بلادنا وخاصة في عامنا الجاري ٢٠٠٩م.

٢- لذا يجب أن ندرك في اليمن، ونستوعب حقيقة أثر الأزمة العالمية على بلادنا.. وأن نضعها في حجمها الصحيح، بما يتناسب مع حجم اقتصادنا وتعاملاته المصرفية.. بواقعية تتوافق واقتصادنا المتواضع وسوقنا المالية الضعيفة.. وارتباطنا بالأسواق العالمية.

٣- تأكيد البنك المركزي اليمني- وعلى مسئوليته- بعدم وجود أية أصول له في السوق الأمريكية ما عدا أرصدة حساباته- أي البنك المركزي- لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والذي تصب فيه كافة الموارد النقطية، والتي يعيد البنك المركزي توزيعها على الأسواق العالمية مع إبقاء مبالغ كافية لدى البنك الفيدرالي الأمريكي.. ومن استقراء توزيع الاحتياطات الخارجية نجد أن الدولار الأمريكي يمثل نسبة (٣٩,٣٪)، والجنيه الاسترليني (٨,٧٪)، واليورو الأوروبي (٢٠,٦٪)، وبقية العملات الأخرى (١٪).

٤- التأثيرات غير المباشرة للأزمة على البنوك التجارية اليمنية- بحسب ما طرحه البنك المركزي- تتمحور حول:

أ- تعرض البنوك التجارية لضغوطات توفير السيولة بالعملة الأجنبية، لطلب الجمهور على السحب لأسباب نفسية تأثر بها المودعون.

ب- صعوبة إلغاء أو تخفيض سقوف التسهيلات الائتمانية «القروض» الممنوحة من قبل بعض البنوك المراسلة لها لتعزيز الاعتمادات المستديمة.

ج- عدم قبول تعزيزات من قبل البنوك الخليجية كما هو معتاد.

د- توقُّع مخاطر تقلُّب أسعار الصرف لبعض العملات الأجنبية، مما سبب الكثير من الخسائر.

وهناك تأثيرات غير مباشرة لها آثارها السلبية على بلادنا (والتي لابد من التقليل منها) وبخاصة في:

- تدني أسعار النفط الذي يؤثر «مباشرة» في إجمالي إيراداته فينعكس سلباً على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.. فمثلاً إجمالي إنتاج النفط عام ٢٠٠٣م كان (١٥٧,٣) مليون برميل، وفي عام ٢٠٠٧م انخفض إلى (١١٧) مليون برميل فقط.. مع هذا اعتمدت الموازنة على إيرادات النفط بأكثر من (٧٠٪)!! وبمقارنته بإجمالي الصادرات نجد أن النفط صادراته تصل إلى (٩٠,٢٪) وبالتالي انخفاض اسعاره تؤثر على الاقتصاد الكلي.

- انخفاض تحويلات المغتربين وإيرادات البنك المركزي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالمقابل توجد آثار ايجابية بحاجة للعمل على حسن إدارتها وهي إجمالاً تشمل انخفاض قيمة الواردات السلعية ومدخلات الانتاج الوسيط لتراجع اسعارها في أسواقها..وانخفاض معدلات التضخم لهبوط اسعار السلع المستوردة.. مع انخفاض تكاليف العمل لانخفاض اسعار الوقود.. والعمل على تحفيز المستثمرين العرب للاستثمار في اليمن بدلاً عن الغرب... ولنتجنب- إلى حد ما- الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة العالمية، لابد من ايجاد حلول واقعية قابلة للتنفيذ في اليمن.. هناك توصيات أعدها مجلس الشورى سنطرحها في «الوريقات» القادمة بإذن الله. ■

كلمة الحروف

اقبال علي عبدالله

دعوة صادقة لمواجهة الارهاب

■ ليس جديداً أن يدعو تنظيمنا الرائد (المؤتمر الشعبي العام) كافة شرائح المجتمع وفي مقدمتها الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني الى التصدي للثقافة الظلامية والأفكار الهدامة، والتعبئة الخاطئة التي تقف وراء الأعمال الارهابية، و«الوقوف الى جانب الدولة للتصدي بحزم لكل من يحاول الإضرار بمصالح الوطن وأمنه واستقراره».

فعودة الى الارشيف الصحفي وذاكرة الوطن وقراءة الكثير من بيانات ومناشدات المؤتمر الشعبي العام باعتباره حزب غالبية أبناء الوطن والحزب الحاكم من خلال هذه الأغلبية عبر صناديق الاقتراع، سنجد أن «المؤتمر الشعبي العام» أدرك قبل غيره من الاحزاب خطورة الثقافة الظلامية التي بدأت تتسرب الى اليمن بهدف زعزعة أمنه واستقراره وإيقاف عجلة التنمية التي بدأت بالحركة بفعل الوحدة المباركة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م وحققت إنجازات استراتيجية أعادت اليمن الى واجهة التاريخ بعد عقود من التخلف في الكثير من مجالات الحياة إبان التشطير البغيض.

ولعلنا ونحن نتصفح في الإرشيف الصحفي نتذكر دعوة مؤتمرنا الشعبي العام الى وضع استراتيجية وطنية لحماية وتحصين الشباب من التطرف وثقافة التكفير وكذلك وضع خطة تستهدف الحد من البطالة والفقر بين الشباب، كما كان تنظيمنا الرائد من أوائل من دعا الى إعادة النظر في المناهج التعليمية الأساسية والثانوية والجامعية على أن تشبع هذه المناهج بالمواد التي تنمي روح الانتماء للوطن وتحصن الشباب من الأفكار الدخيلة وثقافة الكراهية ورفض الآخر والإساءة الى تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف وتتناقض مع قيم وتقاليد شعبنا اليمني المسلم وهي تقاليد وقيم ترفض التطرف والغلو.

وكانت النتيجة أن دعوة تنظيمنا (المؤتمر الشعبي العام) قوبلت من بقية الاحزاب والتنظيمات بالمكايدات السياسية والمزايدات التي كانت نتائجها تزايد الأعمال الارهابية التي بدأت أوجاعها تدب في الجسد اليمني وتظهر نتائجها على الاقتصاد والتنمية في الثاني عشر من اكتوبر عام ٢٠٠٠م عندما أقدمت عناصر متطرفة على مهاجمة المدمرة الامريكية «يو أس أس كول» في ميناء عدن بزورق سريع محمل بالمتفجرات وأدت هذه العملية الارهابية الى مقتل سبعة عشر من مشاة البحرية الامريكية الذين كانوا ضمن المدمرة.. وأثبتت التحقيقات مع مدبري الحادث الاجرامي أن التعبئة الخاطئة التي غزت عقول بعض الشباب كانت وراء العمل الارهابي.. مما تأكد للجميع صحة دعوة (المؤتمر الشعبي العام) المبكرة الى وضع استراتيجية وطنية لحماية وتحصين الشباب من التطرف وثقافة التكفير الظلامية، وقد بادر مؤتمرنا الى وضع مثل هذه الاستراتيجية التي كنا نأمل من الجميع وفي المقدمة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الى بلورتها والمشاركة في تنفيذها، لأن الارهاب فوق الخلافات والمكايدات وان اضراره لاتطال الحزب الحاكم وحده بل الوطن بكامله اقتصادياً وأمنياً خاصة وأن الارهاب لا حدود ولا دين له.. ولكن لا يعني ان تجاهل - إن صح لنا القول- الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة المختلفة لمكافحة الاهارب وبلورة استراتيجية وطنية لهذه المكافحة، قد أثنى المؤتمر الشعبي العام عن تحمل مسؤوليته الوطنية، فشرعت حكومات المؤتمر المتعاقبة الى تنفيذ أجندة خاصة ومشتركة مع الاسرة الدولية لمكافحة الارهاب واستئصاله والحد من انتشاره..

فكانت نتائج تنفيذ هذه الأجندة باهرة جعلت مربع الارهاب يتضاءل في بلادنا الى حد الاختفاء، غير أن عودة الارهاب بوجهه القبيح على يمن الايمان والحكمة دفع مؤتمرنا الشعبي العام كحزب يمثل غالبية المواطنين الى تجديد الدعوة لكافة شرائح المجتمع وفي مقدمتها الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني الى التصدي للأفكار الهدامة والثقافة الظلامية والوقوف الى جانب الدولة بدلاً من الاكتفاء بإصدار البيانات التي لا تقدم شيئاً في معركة المواجهة ضد الارهاب.

إن وصول الارهابيين الى نشر هذه الأفكار وزرعها في عقول صغار السن لم يبلغوا بعد حد القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب والحق والباطل يدعونا الى التأكيد مجدداً بضرورة المشاركة من الجميع لمواجهة هذا التحدي الجديد.. فالمسؤولية ليست مسؤولية المؤتمر الشعبي العام وحده بل مسؤولية كل شرائح المجتمع.■

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
السياحة رسالة سلام وصداقة بين الشعوب
www.yementourism.com

الميثاق
مدير التحرير
w kzu 5 ^
نائبا مدير التحرير
w c* wu b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ d' ' U bL
w dA UL dOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠٠» ريال
ù NF
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧